

وجهة نظر

مبادرة السلام الفرنسية .. المطلوب من القيادة الفلسطينية

د. محمد اشتية

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

10 حزيران 2016

مقدمة

جاءت المبادرة الفرنسية التي أطلقها الوزير الفرنسي لوران فابيوس بتوجيه من الرئيس فرانسوا اولاند في أيلول 2014 وبعد محادثات مع الرئيس أبو مازن لتصبح "اللعبة الوحيدة على الطاولة". وجاء في رسالة الدعوة التي وجهتها فرنسا للدول المشاركة، والبالغ عددها حوالي 28 دولة على مستوى وزراء الخارجية، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية "أن الهدف هو تجمع دولي من أجل إحياء الملف الفلسطيني الإسرائيلي والحفاظ على حل الدولتين".

وكانت القيادة الفلسطينية قد رأت أن المفاوضات الثنائية لم تعد قادرة على إنهاء الاحتلال وأن الخروج من المفاوضات الثنائية أمر لا بد منه. وعلى ضوء نجاح المفاوضات المتعددة (7+5) مع إيران والتجمع الدولي من أجل سوريا أصبح نموذج المفاوضات المتعددة نهجاً بديلاً يمكن الاسترشاد به، حيث

كتب د. محمد اشتية مقالاً نشر في 5 سبتمبر 2013 في جريدة نيويورك تايمز وجريدة هآرتس بعنوان: "إذا كان هناك مؤتمر لإيران في جنيف ومؤتمر لسوريا في جنيف، لماذا لا يكون هناك مؤتمر دولي لفلسطين في جنيف أيضاً؟" وكان المقال يعبر عن توجهات الرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية التي رأت عجز المسار الثنائي عن تحقيق الحل المتمثل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وحق العودة.

المؤتمر الدولي في باريس مهم لأنه يكسر احتكار واشنطن للعملية السلمية ويخرج الطرف الفلسطيني من التفاوض العبثي مع طرف إسرائيلي لا يريد التفاوض أصلاً. ويسطر مرجعية مهمة للمسار السياسي مستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية التي حاولت إسرائيل إلهاء المجتمع الدولي بالحديث عن تعديلها وكان الرد السعودي الراض للتعديل قد لجم اللعبة الإسرائيلية - الأمريكية حول الموضوع. إذ أرادت إسرائيل من تعديل المبادرة البدء بالتطبيع مع العرب دون الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967. ورغم إدراكنا ان بعض العرب يطبعون من تحت الطاولة مع إسرائيل الا أن من المهم بمكان ما قاله الوزير السعودي حول رفض المملكة أي تعديل على المبادرة العربية للسلام وكذلك قرر وزراء الخارجية العربي "أن تبقى مبادرة السلام العربية كما هي".

الجانب الفلسطيني رحب بالمبادرة الفرنسية قبل أن يرى حتى ملامحها لأنها خروج من الثنائي إلى المتعدد ولأنها أعادت فلسطين إلى المنصة الدولية بعد ان دفعتها أحداث المنطقة العربية إلى الأولويات المتأخرة، ولأن إسرائيل أعلنت من البداية رفضها هذه المبادرة.

إن المبادرة الفرنسية تطرح عدة أسئلة لا زالت بدون إجابات:

(أ) مدى جدية المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين.

(ب) مدى قدرة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بقراراته.

(ج) مدى قدرة العرب بالانتقال من الاستجداء للمواقف الدولية إلى استخدام

لغة المصالح المشتركة مع العالم حول فلسطين.

(د) هل المبادرة الفرنسية حسان طروادة للعودة إلى المفاوضات الثنائية، أم

أن المسار المتعدد سيحسم القضايا السياسية في تصبح المفاوضات الثنائية فنية فقط؟

وسنعالج في هذه الورقة مختلف مفاصل المبادرة الفرنسية من ناحية أسسها ومراحلها واعتبارات فرنسا بطرح تلك المبادرة والرفض الإسرائيلي التكتيكي لها ونخلص إلى ما العمل الذي يجب أن يبدأ الآن وحتى انعقاد المؤتمر الدولي.

أسس المبادرة الفرنسية

حتى هذه اللحظة ليس هناك مضمون كامل وواضح للمبادرة الفرنسية، واقتصر الأمر على بعض التصريحات والتسريبات الصحفية. لكن جوهر المبادرة يقوم على إعادة الصراع إلى المحافل الدولية من خلال مؤتمر دولي تشارك به الدول المعنية لمساعدة الطرفين بالوصول إلى حل.

وتتكون مبادرة السلام الفرنسية من مرحلتين: الأولى اجتماع تحضيرى، تم عقده فعلا بحضور 28 دولة ومنظمة في باريس في الثالث من حزيران

بغياى الفلستينين والإسرائيلين، للتحضير للمرحلة الثانية وهي مؤتمر دولي قبل نهاية العام يشارك فيه الطرفان.

وجاء في ملخص البيان الختامي المقتضب للإجتماع التحضيري، نقاط هامة تشمل:

* إن هناك إجماعا على ضرورة انقاذ حل الدولتين "الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام".

*الإشارة إلى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة عام 1967.

*بناء المستوطنات يهدد حل الدولتين.

*التأكيد على ضرورة حل جميع قضايا الوضع النهائي بما فيها اللاجئين والقدس والمستوطنات.

*الأشارة لضرورة الارتكاز لمبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة.

*دعوة الاطراف المشاركة لبذل الجهود لإنجاح المؤتمر الدولي، وتقوم فرنسا بتنسيق هذه الجهود.

كما يُفهم من الوثيقة التي أعدتها وزارة الخارجية الفرنسية ووزعتها على ممثلي الدول الـ28 المشاركة في المؤتمر التحضيري، أن الحكومة الفرنسية حاولت تحديد جدول زمني لكل مفاوضات مستقبلية حول الاتفاق الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن يبدو أنها أخفقت في ذلك خلال المؤتمر.

وبهذا السياق، قال وزير الخارجية الفرنسية جان مارك ايرولت بالمؤتمر الصحفي عقب الاجتماع، بأن نقاشا مطولا دار حول الإطار الذي يؤمل ان يتم من خلاله استئناف المفاوضات. وبالنسبة إلى فرنسا، حسب ايرولت، هذا الإطار واضح ويتمثل في القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي، أي القرار 242 والقرار 338 والقرارات الأخرى لمجلس الأمن، واتفاق مدريد، ومبادرة السلام العربيّة، وخارطة الطريق للرباعيّة الدوليّة.

وتقترح وثيقة الخارجية الفرنسية التي تم تسريبها، سلسلة من العمليات التي يمكن المجتمع الدولي القيام بها لمساعدة الطرفين بالوصول إلى الحل، وعلى رأسها تعريف مبادئ حل المسائل الجوهرية للصراع (الحدود، الأمن، اللاجئين، المستوطنات والقدس والمياه)، التي ستجري على أساسها كل مفاوضات مستقبلية.

ماذا تريد فرنسا من المبادرة :

ظهر الاهتمام الفرنسي بتحريك عملية السلام خلال العامين الماضيين، بمبادرة من الوزير الفرنسي السابق فابوس، الذي كان لغيابه أثر سلبي على التوقعات منها، فقد أمسى الموقف الفرنسي أكثر تصالحا وخضوعا للموقف الاسرائيلي، ويظهر ذلك جليا بتراجع فرنسا عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية تلقائيا حال فشل المبادرة، الأمر الذي أعلن عنه فابوس بداية العام قبل استقالته بأسابيع. ويظهر أيضا بالموقف الاعتذاري الذي أبدته فرنسا بعد تصويتها على مشروع قرار في اليونسكو لصالح الاعتراف بالحائط الغربي (حائط البراق) كمعلم أثري مقدس تابع للدولة الفلسطينية.

ولكن أهمية تدخل فرنسا لقيادة الجهود في العملية السلمية يعتبر خرقا للاحتكار الأمريكي لهذا المضمار، بعد فشل جهود جون كيري في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قبل 3 أعوام، ورغم أن البعض عزا الاهتمام الفرنسي لمسعى وزير الخارجية السابق فابوس لتسجيل إنجاز تاريخي له، إلا أن بقاء المبادرة بعد رحيله عن المنصب يدل على انها

ناتجة عن نية فرنسية حقيقية لكسر الجمود السياسي والأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل، في ظل العنف الذي تعيشه المنطقة بأكملها.

وللحزب الاشتراكي الفرنسي الحكم بالتأكيد اعتبارات سياسية داخلية، كتسجيل إنجاز سياسي مع قرب الانتخابات التي ستجري العام القادم، خصوصا بعد تعرض البلاد العام الماضي لهجمات إرهابية دموية.

الرفض الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل المبادرة الفرنسية منذ بدء الحديث عنها كما ترفض التعاطي مع أي مبادرة دولية، فبنيامين نتنياهو يرفض إجراء مفاوضات تحت رعاية دولية، ويخشى من جمهرة دولية ضد الاحتلال، ويفضل أن يبقى الأمريكي هو الراعي الحصري لأي مفاوضات تجنباً لأي ضغوط أو التزامات.

لذا، قال نتنياهو رداً على المبادرة الفرنسية: "أن طريق السلام لا يمر بمؤتمرات دولية تحاول فرض تسوية وتجعل المطالب الفلسطينية أكثر تشدداً، فالطريق إلى السلام يمر بتفاوض مباشر بين الطرفين بدون شروط مسبقة."

لكننا نرى أن هذا الرفض تكتيكي ومحاولة لابتزاز الفرنسيين والعالم للحصول على مكتسبات قبل موعد مؤتمر باريس الدولي. ونتوقع أن تشارك إسرائيل في المؤتمر نهاية العام لتخريب المبادرة وتفريغها من مضمونها، مثلما حصل

في مؤتمر مدريد حيث قال إسحاق شامير إنه سيبقي المفاوضات 10 سنوات
والآن نحن بالسنة العشرين.

فإسرائيل ترغب باستمرار المفاوضات إلى ما نهاية، كغطاء على استيطانها
وقضمها لمزيد من الأراضي الفلسطينية، وفرض الأمر الواقع على الأرض،
وكذلك تلميع صورتها على الصعيد الدولي على أنها تحافظ على العملية
السلمية. ونعلم أن ما تريده إسرائيل هو "اللاحل" من جهة وتقويض إمكانية
اقامة دولة فلسطينية من جهة أخرى.

وبالمقابل، يعول نتياهو على تعديل مبادرة السلام العربية وتفريغها من
محتواها من خلال علاقات إسرائيل الآخذة بالنمو مع بعض الدول العربية
نتيجة التحالفات الجديدة في المنطقة، لكن وزير الخارجية السعودي، عادل
الجبير، قطع الطريق على نتياهو نافيا إمكانية التعديل على المبادرة.

لكن من جانب آخر، كانت أحزاب إسرائيلية قد انتقدت رفض نتياهو للمبادرة
الفرنسية، مثل المعسكر الصهيوني الذي اعتبرها "كفيلة بتخفيف الضغط الدولي
على إسرائيل، وتجعلها أكثر تحديداً لمستقبلها".

لماذا حضر كيري وغاب لافروف؟

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية منذ البدء متحمسة للمبادرة الفرنسية، لكنها تجاوزت معها بشكل فاتر، من خلال حضور كيري للإجتماع التحضيري في باريس، الذي عمل جاهدا على إضعاف البيان الختامي للاجتماع. ومن المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بخطوات لضرب المبادرة الفرنسية وبضغط إسرائيلي.

أما بخصوص لافروف، فرغم الإعلان المسبق عن نيته المشاركة بالمؤتمر إلا أنه تغيب وأرسل أحد نوابه. وقد يكون تأجيل فرنسا لموعد عقد المؤتمر ليتوافق مع برنامج كيري هو ما أثار استياء لافروف ومنعه من الحضور.

الموقف الفلسطيني

رحبت السلطة الوطنية ومنظمة التحرير والعديد من الفصائل على رأسها فتح بالاجتماع التحضيري الذي عقد في باريس تمهيدا للمؤتمر الدولي، إذ رأت فيه بارقة أمل، لإنهاء الاحتلال. وأكدت الرئاسة في بيانها بعد الاجتماع على أن الموقف الفلسطيني يقوم على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، ويشمل الموقف كذلك عدم المساس بمبادرة السلام العربية والحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

من جانبها، نددت كل من حركة (حماس) والجهاد الاسلامي والجبهتان الشعبية والديموقراطية بالمبادرة الفرنسية في بيان مشترك، مستنكرة "محاولات فرض مبادرات جديدة لما يسمى تسوية الصراع مع الاحتلال". واعتبرت أن المبادرة "تضرب في العمق وتحت الحزام ثوابت الشعب الفلسطيني وخصوصا حق العودة والتنازل عن بقية الارض الفلسطينية."

على الصعيد الشعبي، لا تحظى المبادرة الفرنسية باهتمام الشارع فقطاع واسع لا يعرف الأفكار التي يطرحها الفرنسيون، وهناك مخاوف بشأن إعادة إنتاج مفاوضات ثنائية بلا هدف ونهاية واضحين.

انتهى المؤتمر التحضيري في باريس ببيان يحمل كثيراً من العموميات المهمة ومن هنا فإن ساعة العمل للقيادة الفلسطينية يجب أن تبدأ. ولولا تدارك اللحظة الأخيرة من أجل إدخال تعديلات هامة على البيان، حيث هبت القيادة الفلسطينية من خلال الأصدقاء المشاركين لإجراء التعديلات حيث كانت المسودة الأولى للبيان هزيلة وخالية من أية مضمون بل تعيد الأمور إلى مربع المرحلة الانتقالية التي تعيشها السلطة اليوم.

إن القيادة الفلسطينية مطلوب منها العمل على:

أولاً: حراك دولي واسع مع مختلف اللاعبين وعلى رأسهم فرنسا وبقية شركائنا في العملية السياسية من أجل ضمان مخرجات المؤتمر الدولي على أساس المنظور الفلسطيني والمتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وحق العودة للاجئين كما نصت على ذلك الشرعية الدولية.

ثانياً: العمل مع الأطراف الدولية المشاركة في مؤتمر باريس من أجل أن يخرج المؤتمر الدولي:

أ. إطار زمني لإنهاء الاحتلال مستنداً إلى خطة عمل.

ب. آليات تنفيذ للقرارات الدولية الصادرة عن المؤتمر الدولي.

ج. آلية متابعة ومراقبة تشمل في مرجعيتها القضايا المتعلقة بالأمور

السياسية والميدانية بما في ذلك الاستيطان.

ثالثاً: تكثيف العمل ضد الاستيطان من أجل وقفه الآن وحتى الوصول إلى المؤتمر الدولي وإقناع المجتمع الدولي بأهمية ذلك كأساس لبرهان جدية مؤتمر باريس، مع تعزيز نهج مقاطعة البضائع الإسرائيلية دولياً بما فيها بضائع المستوطنات.

رابعاً: التنسيق مع أصدقائنا الروس من أجل ضمان توازن بيان اللجنة الرباعية المنتظر ليكون منسجماً مع الموقف الفلسطيني ومنع محاولة الولايات المتحدة زج موضوع "يهودية الدولة" في البيان أو محاولة تقزيم المبادرة الفرنسية وإخراجها من إطارها الرامي لإنهاء الاحتلال.

خامساً: العمل على إنجاز المصالحة قبل عقد المؤتمر الدولي لتنفيذ حجج إسرائيل وحلفائها والادعاء بأن القيادة الفلسطينية لا تمثل غزة. فالوحدة

الفلسطينية تعطي صورة مشرقة للعالم عن فلسطين رغم إدراكنا أن الكرة في هذا الموضوع هي بيد حماس.

سادساً: العمل على إنجاز اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وضمن مشاركة الجميع في هذا الاجتماع من أجل تعزيز النفس الوحدوي وحماية الشرعية وذلك قبل المؤتمر.

سابعاً: المراجعة الجدية للوضع الاقتصادي الفلسطيني ووضع رؤية وطنية شاملة لذلك مع تعزيز دور المؤسسة الوطنية واستمرار بناء المؤسسات وتعزيز الوجود الوطني في القدس والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة.

ثامناً: تشكيل لجان تحضيرية لإنجاز الدراسات والمواقف المتعلقة بمجموعات العمل التي نص عليها البيان، وهي: المجموعة الاقتصادية ومجموعة الأمن ومواجهة العنف ومجموعة الأمن الإقليمي إضافة إلى مجموعة الضمانات الدولية.

تاسعاً: إن توقيت عقد المؤتمر الدولي غير واقعي حيث تكون الولايات المتحدة منشغلة بالانتخابات الرئاسية وكذلك الحال في فرنسا، وبناء عليه يجب التوجه إلى مجلس الأمن من أجل قرار ملزم بإنهاء الاحتلال قبل عقد المؤتمر.

عاشرا: التحضير لحملة إعلامية تعري الموقف الإسرائيلي الرفض للمبادرة.

كلمة ختامية: إن المبادرة الفرنسية هي "اللعبة الوحيدة" على الطاولة ومن المهم العمل على تحويلها من محاولة لإدارة الأزمة إلى جهد دولي لإنهاء الاحتلال، وأن يرافق ذلك إعادة تفعيل الحراك الشعبي بموازاة الحراك الدولي.

ملاحق

- ١- نص البيان المشترك الصادر عن المؤتمر
- ٢- نص المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الفرنسي عقب المؤتمر

مبادرة السلام في الشرق الاوسط

باريس، 3 حزيران 2016

بيان مشترك

في اجتماعهم المنعقد في باريس يوم 3 حزيران 2016، أعاد المشاركون التأكيد على دعمهم لحل دائم وعادل وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأعاد المشاركون التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هو حل الدولتين المتفاوض عليه، بحيث تعيش الدولتان، اسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وأعرب المشاركون عن خوفهم من أن الإجراءات على أرض الواقع، خاصة أعمال العنف ضد المدنيين المستمرة والاستيطان الاسرائيلي المستمر، تحول دون تحقيق حل الدولتين.

وأكد المشاركون على أن الوضع الراهن غير مستدام، وشددوا على أهمية أن يظهر الطرفان عبر السياسات والأفعال التزاماً حقيقياً بتحقيق حل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة بينهما وخلق ظروف تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 بشكل كامل، وإيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي عبر مفاوضات مباشرة مبنية على أساس قرارات مجلس الأمن رقم 242 (1967) ورقم 338 (1973)، وأيضاً بالرجوع إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. كما أكد المشاركون على أهمية تطبيق مبادرة السلام العربية.

وناقش المشاركون الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي بواسطتها المساهمة في المضي قدماً نحو تحقيق السلام، ومنها توفير حوافز جادة للطرفين لتحقيق السلام. وأبرز المشاركون إمكانية تحقيق السلام والأمن في المنطقة وفقاً لمبادرة السلام العربية.

كما أكد المشاركون الدور الرئيسي الذي تلعبه الرباعية الدولية والأطراف الإقليمية الرئيسية ذات المصلحة. ورحبوا باستعداد الدول الراغبة في المساهمة بهذه الجهود، كما رحبوا أيضاً بعرض فرنسا للتنسيق لها، في سبيل عقد مؤتمر دولي قبل نهاية العام.

مؤتمر صحفي لوزير الخارجية والتنمية الدولية، السيد جان مارك إيرولت حول
مبادرة السلام في الشرق الأدنى (باريس، ٢٠١٦/٦/٣)

سيّداتي سادتي،

اجتمعت هذا الصباح مع ٢٨ وزيرا وممثلا عن منظمات دولية مع جدول أعمال مكرّس للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تعمل فرنسا على هذا المؤتمر منذ شهور عديدة.

لقد زرت إسرائيل وفلسطين. وقام أيضا مبعوثي الخاص، بيير فيمونت، بعمل مكثف جدا مع كافة الشركاء ومع طرفي الصراع نفسهما.

لقد قمنا بحراك واسع يدل على أنه في الوقت الذي بات فيه الشرق الأوسط مسرحا لصراعات كثيرة، وفي الوقت الذي يهدد فيه الإرهاب سكان المنطقة، يظلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في قلب اهتماماتنا.

وأكثر من أي وقت مضى، نتحرك في سبيل إيجاد حلّ لهذا الصراع ولإعطاء فرصة جديدة للسلام.

وأتاح هذا الاجتماع مراجعة كافة الجهود الجارية.

ورحب الجميع بالتزام وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، الذي أجرى جولة مكوكية خلال أشهر مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وأشاد الجميع بجهود الرباعية الدولية التي ينبغي أن تنتشر تقريرها قريبا، وأيضا بحضور شركاء عرب كبار من خلال مبادرة السلام العربية التي أشاد بها كافة المشاركين.

ويتفق الجميع على أن كل نية حسنة مرحب بها. ويتجلى هذا في عدد البلدان والمنظمات الحاضرة اليوم. وكان بإمكاننا أن نكون أكثر عددا.

حيث قمنا باستعراض الوضع وبحث ما يمكن فعله انطلاقاً من هذا الحراك الدولي الذي لم يفتأ يتقدّم طوال الأشهر الأخيرة من العمل الذي تطرّقت إليه للتوّ.

وسينشر بيان اعتمده جميع المشاركين، في نهاية هذا المؤتمر الصحفي.

وتمخّضت ثلاثة رسائل كبيرة عن أعمال اليوم.

الرسالة الأولى تتمثّل في أن الرؤية المهيمنة لدى كافة الأطراف هي أن حلّ الدولتين في خطر ماحق.

فنحن نقترّب من نقطة اللاعودة، والتي سيمسي بعدها هذا الحلّ مستحيلاً.

لذلك لا بدّ من فعل كل ما يلزم من أجل الحفاظ على هذا المنظور، وبغية تحقيقه، لا بدّ من إعادة تحريكه قبل فوات الأوان.

حيث أن منظور حلّ الدولتين، إسرائيليّة وفلسطينيّة، تعيشان جنباً إلى جنب، في سلام وأمن، يبتعد يوماً بعد يوم.

يبتعد مع تقدّم ثابت للاستيطان، ويبتعد أيضاً في الأذهان والقلوب، من خلال عدم الثقة، والتحريض على العنف، والتعصّب.

ويعلم الجميع أخطار هذا المأزق، فقد اندلعت ثلاثة حروب في ستّ سنوات في غزة، وتسيطر أعمال العنف على المشهد اليومي.

فمن الضروريّ التحركّ العاجل لحفظ حلّ الدولتين.

ولا بدّ من أن يظهر طرفا الصراع تمسكهما بهذا الحلّ. فينبغي عليهما تحمّل كافة مسؤوليّاتهما.

والرسالة الثانية لهذا الاجتماع، هي أنه بفعل غياب أية مفاوضات منذ سنوات، وبفعل المسافة المتزايدة بين الطرفين، من الملحّ إعادة تهيئة الظروف، وإستعادة الثقة حتى يتحاور الإسرائيليّون والفلسطينيّون من جديد وبشكل فعليّ ويعودوا إلى طاولة المفاوضات.

لنكن صريحين، هم فقط من يمكنهم صنع السلام، ولا يمكن لأحد أن يصنعه مكانهم، لكن بإمكاننا مساعدتهم في هذا الأمر.

لا فرنسا ولا أي مشارك آخر في هذا الاجتماع اليوم، يرمي إلى أن يحلّ محلّ الطرفين أو يرغب في أخذ مكان المفاوضات المباشرة، أو يفرض هذا الرأي أو ذلك.

لكن إظهار الرغبة بالمفاوضات المباشرة، والمطالبة بها كل يوم، لا يكفي، فلا بدّ من عقد هذه المفاوضات.

الرسالة الثالثة، وهي خلاصتنا، تتمثل في أنّه بإمكاننا، جميعا، المساهمة في هذا الأمر.

يمكننا اقتراح إطار وأشكال دعم تمكّن، في الفترة القادمة، من عقد مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

ولهذا اقترحت على شركائنا الشروع في العمل على الحوافز والضمانات التي قد يتم عرضها على الطرفين :

- فيما يتعلّق بالاقتصاد، حيث بإمكان الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيس لإسرائيل، تقديم الكثير على سبيل المثال.

- فيما يتعلّق بالتعاون والأمن الإقليمي، وهو موضوع تنخرط فيه بشدة الجامعة العربية واللاعبون الإقليميون.

- فيما يتعلّق بتعزيز قدرات الدولة الفلسطينية المستقبلية.

بين أيديكم المواضيع الأساسية التي يمكننا العمل عليها. وليس المقصود إجبار الطرفين على التفاوض، لكن ليس محكوم علينا بالأفعال شيئاً. وليس محكوم علينا بأن نظلّ مكتوفي الأيدي. وليس محكوم علينا بأن نظل مراقبين، أو بكلّ بساطة، أن نظلّ نعبر عن ندمنا.

لا نريد أن نستسلم لتآكل حلّ الدولتين. ولهذا السبب كنّا هنا هذا الصباح. ولهذا رغب الكثير بالاستجابة للحضور هنا، وآخرون كانوا مستعدين لهذا الأمر أيضاً. ويعني الجميع النتائج الجمّة التي قد يحملها هذا الأمر إلى سكان المنطقة برمتها.

وما نقوله، اليوم، هو النقيض للاستسلام. فقد اتخذنا خيار محاربة انعدام الثقة، ومحاربة القدرية. فاليوم، نختار أن نحرك الخطوط العريضة من جديد. ونختار اليوم الأمل حيث لا يوجد في بعض الأحيان سوى الشكّ والغضب.

والكثير من شركائنا مستعدّون للمساهمة في هذا العمل.

وقد وعدت بأن تبدأ هذه الأعمال قبل نهاية الشهر.

كافة الأفكار، وكافة التوصيات مرحّب بها.

هدفنا هو تضافر جهود الجميع، وتحقيق رزمة شاملة من الحوافز والضمانات، لعرضها على الإسرائيليين والفلسطينيين خلال مؤتمر دولي سينعقد قبل نهاية العام.

لقد ناقشنا مطوّلاً الإطار الذي نأمل أن يتم خلاله استئناف المفاوضات. وبالنسبة إلى فرنسا، هذا الإطار واضح ويتمثّل في القرارات التي اتّخذها المجتمع الدوليّ، أي القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ والقرارات الأخرى لمجلس الأمن، واتّفاق مدريد، ومبادرة السلام العربيّة، وخارطة الطريق للرباعيّة الدوليّة. ويظهر لنا من الضروريّ أن يكون هناك جدول زمني واضح، لأن الوقت ليس في مصلحتنا وكلّ يوم نضيعه يبعدنا عن حلّ الدولتين. وهذه الضرورة لإيجاد إطار وجدول زمنيّ واضح، تشكّل رؤية يتشاطرها الكثير منّا، وأصرّ عليها البعض بشدّة هذا الصباح.

ومن هنا وحتى انعقاد المؤتمر الدوليّ، سنواصل بكلّ تأكيد مشاوراتنا مع كافّة الشركاء، ومع كلّ المعنيين، ومع كافّة الحاضرين والآخرين، وبالتأكيد مع طرفي الصراع.

وقد خطّطت لأن ألتقي سريعا جدا برئيس الوزراء الإسرائيليّ والرئيس الفلسطيني لأبلغهم بمضمون أعمالنا، وباستنتاجاتنا، وبرغبتنا بالعمل عن كثب معهم في الخطوات القادمة.

وتقترح فرنسا تنسيق الجهود التي ستمكنا من أن نعرض على الطرفين مساهمة جماعيّة للمجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات.

سيداتي سادتي، هاكم أملنا، وهدفنا هو أن يتمكّن هذا المؤتمر من إحداث انطلاقة جديدة، وخطوة أولى نحو حوار جديد بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإطلاق ديناميّة للسلام.

كنا اليوم تسعة وعشرين بلدا ومنظمة دولية. وقد اخترنا أن نمدّ يدنا إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، آمليين بأن يمسكوها. وسنعمل كلّ شيء حتى يمسكوها، لأنّ السلام على المحكّ، وسلامهم هو سلامنا.

في حال لديكم بعض الأسئلة، أنا حاضر للإجابة عليها.

س- في البيان الختامي الذي لم نحصل عليه بعد، هل هناك إشارة واضحة لوقف الاستيطان الإسرائيليّ؟

ج- نعم، بالتأكيد، الاستيطان تمّ مناقشته.

س- هل الدول العربيّة، ومن بينها السعوديّة، حاضرة لأن تضع مبادرة السلام لعام ٢٠٠٢ على الطاولة من جديد؟

ج- بالتأكيد، لقد تم الحديث عنها في الكثير من المداخلات. وأقول، وبدون مبالغة، بأن الجميع تقريبا أشاروا إليها، وفي جميع الأحوال، هي حاضرة في أذهان الجميع. فقد كانت في قلب حواراتنا وأشرت أيضا إلى أن الوزير الإسرائيلي تطرّق إليها. وفي كلّ مكان، هناك بصيص أمل ينبغي علينا أن نسعى إليه وأن ندعمه.

س- ما هو ردّ فعلكم بشأن التصريحات الإسرائيلية التي تشكك بنزاهة فرنسا، من خلال التلويح بتصويت فرنسا في نيسان/ أبريل على نص يدعو إلى الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني في القدس الشرقية؟

ج- لا نريد في أيّة حال من الأحوال الدخول في حوارات قد تقود إلى جدالات. وما نريده هو إيجاد طريق يقود إلى الحلّ. وقد قلت بأنّ فرنسا ليس لديها مصلحة خاصة وهي صادقة في هذا النهج. وقد عقد المؤتمر الدولي الأخير قبل تسع سنوات، وكانت هناك محاولات صادقة لجون كيري والتي أشدت بها. ونحن الآن في مأزق. وتأخذ فرنسا هذه المبادرة مدركة صعوبتها، وبأن هذا الأمر قد يثير تساؤلات، واختلافات حول المنهجية، وبعض الشكوك، حتى أن البعض كان يشكّ بأن هذا الاجتماع سينعقد.

لقد انعقد ولا زال منعقدا. هذه حقيقة سياسية، وهذه مرحلة، وليست النهاية، إنها البداية. وأعتقد بأنه ينبغي النظر إلى ما سيكون له أهميّة والابتعاد عن كلّ ما ليس له ضرورة.

س- هل تم التطرّق إلى الجدول الزمني في القرار النهائي؟

ج- لقد تطرّقت إليه بنفسه، لأنّ البيان، كما قلت لكم للتوّ، لا يتناول كافّة جوانب أعمالنا، لكن أعمال وحوارات هذا الصباح قد تطرّقت إلى مسألة الجدول الزمني.

س- أودّ أن أطرح سؤال ذا صلة: إذا افترضنا الوصول إلى طريق مسدود، هل تنوون في هذه الحال الاعتراف الأحادي بدولة فلسطينية مستقلة؟

ج- سيدي، إن السؤال الذي طرحته موجّه إلى فرنسا. وبهذا الشأن، كان هناك الكثير من التفسيرات السيئة، أقل ما يقال عنها أنها تفسيرات مغلوبة، وليست ذات صلة لو سمحت لي. فالمسألة ليست في معرفة ما تفكر فيه فرنسا نفسها، لكن المسألة هي معرفة ما هو مفيد لإنعاش عمليّة السلام. ولن تجيب فرنسا على هذا السؤال بشكل مسبق، كشرط أو أيّا كان. ففرنسا تريد أن تساعد، من خلال مبادرة، في إعادة خلق مناخ وإطار ملائم يمكن ما انقضى منذ سنوات عديدة أن يولد من جديد، وأعني الذهنية التي ستمكّن من خلق ظروف تفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى لا يُنسى حلّ الدولتين.

الجواب الوحيد على سؤالكم، هو أن هذا الأمر سيتحمّله المجتمع الدوليّ. لقد عملت فرنسا بشكل أساسيّ على هذا الهدف منذ شهور عديدة، وأيضاً منذ اللحظة التي باشرت فيها مهمّتي.

وتمثّلت الخطوة الأولى في عقد هذا الاجتماع، وقد تمّت هذه الخطوة، وسأواصل القتال من أجل ما تبقى. وستواصل فرنسا القتال ولكنها ليست وحدها، وهذا ما خلص إليه هذا الاجتماع. ولا أراهن على الفشل، بل أراهن على أن المسار السليم وحسّ المسؤولية تحمّلان ما سيقودنا نحو السلام.

س- السيّد الوزير، لقد تحدثت عن ضمانات أمنيّة، وضمانات على المستوى الإقليمي، وحوافز اقتصادية وما إلى ذلك. هل بإمكانكم أن تفصّلوا قليلاً حتى نفهم عمّا تدور في الحقيقة ؟ وهل تقدّمون هذه الضمانات بشكل مسبق للطرفين، أم أنّها أمور يتم تحقيقها بعد التوصل إلى السلام ؟

ج - لا، هي كل ما يمكن أن يساعد على استئناف المفاوضات بروح من الثقة. وقضية الأمن هي قضية جوهرية للبلدين، لإسرائيل وللدولة الفلسطينية المستقبلية. لذا سنعمل بشكل ملموس بوجود اقتراحات. ودول المنطقة، وأخص بالذكر مصر، مستعدة لأن تلعب دورا جوهريا في هذه المسألة.

وبخصوص البعد الاقتصادي للتنمية، فقد ذكرت قبل قليل بأن الشريك الأساسي لإسرائيل هو الاتحاد الأوروبي. وما نريد أن نحضر له هو أن يقوم الاتحاد الأوروبي بفعل الشيء ذاته للدولة الفلسطينية المستقبلية. فينبغي العمل على ذلك من الآن. فهي أمور ملموسة ترمي إلى خلق الثقة، وليست أحاديث عامة.

وما نودّ فعله في الأسابيع القادمة، مع كافة الراغبين، ومع كل الذين اجتمعوا حول الطاولة، أن نعمل على المواضيع كلّ على حدى.

وعلى مستوى المنهجية، سوف أكتب لكل المشاركين موضحا لهم الكيفية التي سنتقدم بها.

س- السيد الوزير، هذه المرة الأولى التي نسمع ونرى فيها ربطا بين الإرهاب والمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، وهو ما ذكره الرئيس في كلمته هذا الصباح. هل هذا اكتشاف جديد؟

ج- هذا ليس اكتشافا جديدا. يمكنكم ويمكننا أن نرى بأن السياق في تطوّر مستمر. فالوضع الميداني هذه الأيام، في الشرق الأدنى، وفي إسرائيل وفي فلسطين، هو في سياق تاريخي متدهور بشكل عميق. وكان هناك التدخل في العراق ونتائجه، والحرب في سوريا المستمرة منذ خمس سنوات والتي خلفت مئات الآلاف من القتلى، وموجات

لجوء جماعيّة، يستقرّ فيها اللاجئون على الحدود، لا سيّما في لبنان والأردن وتركيا وأيضا في أوروبا وفي دول أخرى في المنطقة.

وأیضا، هناك الان تهديد يخص الجميع، وهو داعش، الدولة الإسلاميّة، التي تضاف إلى تهديد القاعدة. وهذا تهديد حقيقيّ، في المنطقة بداية، وفي الشرق الأوسط، وله آثاره على المنطقة برمتها. وبالتأكيد له آثار على أوروبا أيضا، فهو لم يختف. فحتى عندما نجبر الدولة الإسلاميّة، داعش، على التراجع، فبإمكانها أن تعيد انتشارها، بما في ذلك في ليبيا، وفي أوروبا، من خلال تنفيذ الهجمات.

ويقوم داعش أيضا بنشاطات ترويجيّة، والتي تنتشر هذه الأيام في الأراضي الفلسطينيّة، في المخيمّات الفلسطينيّة، كما تعلمون.

فهذا سياق شديد الخطورة على الجميع. وهو في ذهن الجميع، والجميع يعلم أين يكمن التهديد وأعتقد بأنّ هذا الأمر ساهم أيضا في اتّخاذ مبادرة سياسيّة لاستئناف محادثات السلام من أجل إنعاش منظور حلّ الدولتين الذي سيعيد الأمل. فأعتقد بأنّ هذا السياق قد لعب دورا حيث أن الجميع يقدرّون خطورة الوضع.

لا يمكن ترك الأمور على حالها. ولا يمكن السماح لها بمزيد من التدهور. فكان لا بدّ من قفزة، كان لا بدّ من مبادرة. والآن، أقول بأنّ الصعوبات ما زالت أمامنا. ولا أقلّ من شأنها، لكن هذه الخطوة إيجابيّة وأرحّب بها. وأشكر كل من قرّر المجيء، أيّا كانت مقاربتة، وأيّا كان تاريخه، وأيّا كانت حساسيّاته إزاء هذه المسألة الصعبة، فالحضور هو المهم.

والرسالة التي نحملها، هي رسالة المجتمع الدولي، رسالة للتحرك نوجهها لكافة بلدان الشرق الأوسط، كما نوجهها للشعبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ.

وهذه الرسالة الآن، هي واجب، حيث تجبرنا على مواصلة العمل، وسنحاول ذلك، بحسّ المسؤولية والعزم. وأنا على قناعة بأن هذه الخطوة ستكون مفيدة لما بعد.

شكرا لكم، سيداتي سادتي.